



زادت الأسئلة والتبؤات حول طبيعة عقد "منح" حكومة بشار الأسد ميناء طرطوس لروسيا، وإذا ما كان عقد استئجار أم استثمار، أم تشغيل أسوة بالعديد من المرافئ العالمية، وما هو مصير العمال الذين يزيدون عن 5 آلاف عامل، بعد أن تتسلم روسيا "هدية" بشار الأسد؟

وربما أهم الأسئلة التي تشغل السوريين اليوم هو: هل سيقتصر الاستثمار على المرفأ، أم سيتعدّاه ويمتد إلى ما تحت المياه، ليطاول الثروات الباطنية المتوقعة اكتشافها، وفي مقدمتها الغاز، كما طاولت التساؤلات قيمة الاستثمار أو التأجير، وهل سيخرج نظام بشار الأسد من عزلته، ويكسر الحصار الاقتصادي، عبر مرفاً طرطوس، بعد تسليميه لروسيا؟

يقول رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا، أسامة قاضي لـ"العربي الجديد" إنه وفقاً للعقد الذي تم الإطلاع على مواده لا توجد مبالغ مالية ستُعطى لنظام بشار الأسد، بل ووفق المادة الثانية من العقد ستكون الإنشاءات السورية التي سيسخدمها الطرف الروسي بشكل مشترك مجانية ولم يتطرق العقد لأي مبلغ سيدفع للجانب السوري.

ويضيف قاضي أن ثمة خلطاً متعمداً بدءاً من اسم الاتفاق الذي لم يتطرق لنوع الاستثمار، بل تمت تسميته بـ"توسيع أراضي المركز اللوجستي (يعني قاعدة عسكرية) للبحرية التابعة للاتحاد الروسي في ميناء طرطوس وزيارات السفن العسكرية للاتحاد الروسي إلى البحر الإقليمي والمياه الداخلية وموانئ الجمهورية العربية السورية"، ليس فقط ميناء طرطوس.

ويعني ذلك، وفق الاقتصادي السوري، أن العقد يشمل أراضي المنطقة الساحلية ومنطقة المياه في ميناء طرطوس والمنطقة

الأمامية (يعني أي منشأة عائمة لاستخراج الغاز مثلاً)، وهي تشمل سطح الأرض كما تشمل سطح البحر وقاعه وما يمكن أن يظهر تحت المياه من ثروات باطنية.

ويؤكد رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا أن بلاده فقدت سيادتها، ليس فقط على الموانئ السورية بل حتى على أية منشأة عائمة فوقها للتنقيب عن الغاز والبترول.

وتحول إمكانية فسخ الاتفاق لاحقاً من المعارضة واعتبار أن نظام الأسد يقدم لشركائه بالحرب هبات من الأرض والثروات السورية، يجب قاضٍ أنه إن لم يتم تضمين الحل السياسي إعادة النظر في كل "الاتفاقيات والعقود" منذ 2011 فإنه لا توجد مصلحة حقيقية للشعب السوري بأي حل سياسي بل قد يكون تكريساً لشرعية كل ما اتفق عليه النظام من بيع لأرض وثروات أرض وبحر وسماء سورية.

بدوره، نفي وزير النقل بحكومة بشار الأسد علي حمود ما تم طرجه عن استئجار أو مقايضة ميناء طرطوس مع الجانب الروسي، مؤكداً أن العقد استثمار لشراكة في إدارة وتوسيع وتشغيل مرفاً طرطوس وفق نظام العقود التشاركية بين القطاع العام والخاص المعمول به في سوريا، وتم توقيعه مع شركة ستروي ترانس غاز (CTG) الروسية الخاصة.

وتحول طول فترة العقد الممتدة لـ 49 عاماً، بين الوزير خلال تصريحات اليوم، أن تحديد فترة العقد بـ 49 عاماً كون الدراسة والجدوى الاقتصادية للمشروع تحتاج إلى هذه المدة لتحقيق الربح المطلوب للطرفين، إذ إن المشروع يتضمن إجراء توسيع بالاتجاه الشمالي للمرفأ، إضافة لجميع الأعمال التطويرية في المرفأ وتحديث البنية التحتية للمرفأ الحالي وإنشاء مرفاً جديداً بحيث يزداد الإنتاج عن 4 ملايين طن حالياً ليصل إلى 38 مليون طن سنوياً، وبتكلفة تقدرية تتجاوز 500 مليون دولار.

ويرى الاقتصادي السوري حسين جميل لـ "العربي الجديد" أن مرفاً طرطوس لن يساعد بكسر الحصار والاتفاق على العقوبات الاقتصادية المفروضة على نظام الأسد "لأن العقوبات مفروضة على سوريا، وتشمل أي مواد وسلع مدرجة ضمن العقوبات، بصرف النظر عن كيفية دخولها".

في المقابل، يؤكد وزير النقل بحكومة الأسد أن وجود شركة عالمية مستثمرة للمرفأ من شأنه أن يعطي أجواء إيجابية للسفن العالمية ويحثها على ارتياح المرفأ، الأمر الذي من شأنه التخفيف من وطأة الحصار الظالم المفروض على سوريا والمساهمة في وصول احتياجات ومستلزمات الشعب السوري.

ويشير الوزير حمود إلى تضمين الاتفاق العمال والمحافظة عليهم، وهو ما دحضه الاقتصادي السوري جميل، مستنداً إلى نص الاتفاق الذي تسرب أمس، ويلمح إلى أن روسيا لن تبقى إلا على نحو 36% من العمالة السورية الموجودة بمرفاً طرطوس والبالغة 5 آلاف عامل، وهو رقم هائل مقارنة مع مرفاً "نوفوروسيسك" الروسي الذي يعمل فيه 600 عامل فقط.

واعتبر الاقتصادي السوري أن اتفاق استثمار مرفاً طرطوس هو "تسديد لفوائير الحرب التي ساعدت خلالها روسيا نظام الأسد خلال سنوات الثورة، وإبقاء لثمن الأسلحة وبقاء بشار الأسد بالسلطة، وهذه الهبات لا تقتصر على روسيا، بل تم منحها إلى إيران أيضاً، بمرفاً مجاور في مدينة اللاذقية".

كان نائب رئيس الوزراء الروسي، يوري بوريسوف، قد كشف أن هذا القرار "الاتفاق" تم اتخاذه في لجتماع اللجنة الحكومية الدولية الثانية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي في ديسمبر/ كانون الأول العام الماضي، وهو ما كشفه "العربي الجديد" خلال تغطية اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين التي عقدت بمدينة سوتشي الروسية خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2017، وتضمنت اتفاقيات عدّة، منها تأهيل النفط والكهرباء وتسهيلات جمركية، إضافة إلى عقد استثمار مرافق طرطوس.

وكشفت مصادر إعلامية اليوم أن الاسم الرسمي للاتفاقية هو "توسيع أراضي المركز اللوجستي للبحرية التابعة للاتحاد الروسي في ميناء طرطوس وزيارات السفن العسكرية للاتحاد الروسي إلى البحر الإقليمي والمياه الداخلية وموانئ الجمهورية العربية السورية".

وقد اعتمد مجلس الدوما هذه الاتفاقية، في الواحد والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول 2017، وقام مجلس الاتحاد بالموافقة عليها في السادس والعشرين من نفس الشهر وأصبحت قانوناً اتحادياً رسمياً مفهراً تحت رقم (N 441-Φ3) في التاسع والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول من عام 2017، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ الرسمي في اليوم التاسع من يناير/كانون الثاني عام 2018.

وتم إبرام الاتفاقية استناداً إلى أحكام معاهدة الصداقة والتعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والجمهورية العربية السورية في 8 أكتوبر/ تشرين الأول 1980، وكذلك الاتفاق بين حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وحكومة الجمهورية العربية السورية بشأن دخول السفن الحربية السوفيتية وسفن الإمداد إلى المياه الإقليمية وموانئ الجمهورية العربية السورية وإنشاء نقطة لوجستية سوفيتية في منطقة ميناء طرطوس الموقعة بالثاني من يونيو/حزيران لعام 1983.

بنود الاتفاقية

يشير نص الاتفاقية إلى المنشآت العسكرية الروسية بـ"مرافق الدعم اللوجستي" بدلاً من "القواعد العسكرية"، وهي صياغة مطابقة للغة المستخدمة في اتفاقية العهد السوفيتي.

وتنص المادة الخامسة والعشرون من بنود الاتفاقية على أن هذه الاتفاقية سارية لمدة 49 عاماً، على أن تجدد تلقائياً لفترة 25 عاماً أخرى، إذا لم يقم أحد الأطراف بإرسال كتاب نوايا عبر القنوات الدبلوماسية يطلب إنهاءها، على أن يكون إرسال هذا الكتاب قبل سنة على الأقل من تاريخ انتهاء الاتفاقية.

وأما المادة الثانية من الاتفاقية، فنصت صراحة على أن يتسلّم الطرف الروسي (مجاناً وطوال مدة هذه الاتفاقية) الأراضي وقطع المناطق المائية المشار إليها في المخطط وفقاً للملحق رقم 1 (ملحق سري)، وعلى أن تقصر على الإحداثيات الجغرافية وفقاً للملحق 2 (سري)، فضلاً عن الممتلكات غير المنقوله الازمة لوضع وتشغيل "مركز الخدمات اللوجستية" أي (القاعدة العسكرية) في القائمة وفقاً للملحق رقم 3 (وهو سري أيضاً).

كذلك شملت الاتفاقية أراضي المنطقة الساحلية ومنطقة المياه في ميناء طرطوس والمنطقة الأمامية (منطقة وقوف المنشآت العائمة)، وهي تشمل سطح الأرض كما تشمل سطح البحر وقاعه.

وبحسب نص الاتفاقية "المادة السابعة" إذا لزم الأمر فإن الجانب السوري ينقل إلى الجانب الروسي عقارات إضافية، بغض الاستخدام المؤقت، ويكون استخدام هذه العقارات مجانيًّا، ويتم الاتفاق على هذه العقارات في بروتوكولات منفصلة، وأن جميع العقارات التي بناها الطرف الروسي على الأرض السورية استناداً إلى هذا الاتفاق هي منشآت مملوكة لروسيا.

وما يشير إلى أن الاتفاق أقرب للاحتلال منه للاستثمار أو التشغيل، ما نصت عليه المادة الثامنة "لجميع مواطني الاتحاد الروسي من موظفين وأفراد طاقم ومقاولين وأسرهم حق عبور حدود الجمهورية العربية السورية بحرية"، ولا يخضع هؤلاء والذين يصلون إلى سوريا على متن السفن الحربية الروسية لأي تفتيش من قبل سلطات الحدود أو الجمارك السورية، بل ولا يحق لممثلي سلطات سوريا الدخول للمنشآت الروسية بدون موافقة قائد المنشأة.

تاريخ من الهيئة

يدرك أن نص الاتفاق الذي سربه الإعلام أمس تم نشره على "بوابة الإنترنت الرسمية للمعلومات القانونية في 29 يناير/ كانون الثاني 2017، وفي "rossiskaya gazeta" بتاريخ 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017، كما نشر في الجمعية التشريعية الروسية في الأول من يناير/كانون الثاني 2018.

وكان مرفاً طرطوس قد تأسس عام 1969، أي قبل عامين فقط من توقيع اتفاق بين الاتحاد السوفييتي وسوريا لبناء قاعدة عسكرية بحرية سوفييتية في مدينة طرطوس لدعم الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط.

أما بعد عام 1991، وهو العام الذي شهد انهيار الاتحاد السوفييتي، فقد استمرت السفن الروسية في قصد مرفاً طرطوس بشكل متقطع للصيانة أو التزود بالوقود خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

وال فترة بين عامي 2000 و2012 كانت تأسيسية بالنسبة لروسيا لرسم ملامح العودة بقوة إلى مرفاً طرطوس، ففي عام 2008، وإثر توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا بسبب الأزمة في جورجيا، أعلنت الأخيرة أن عناصر من قواتها البحرية تقوم بأعمال التجديد والصيانة لقسم من ميناء طرطوس.

وبحسب الموقع الرسمي لمرفاً طرطوس فقد تم تصميمه من قبل شركة "كامب ساكس الدنماركية" المتخصصة بتصميم المرافق، ويبعد المرفاً مسافة 220 كيلومتراً عن العاصمة دمشق، ويشغل، حسب الموقع، مساحة ثلاثة ملايين متر مربع، منها مليون ونصف المليون متر مربع مساحة الأحواض المائية، و مليون وثمانمائة ألف متر مربع مساحة الساحات والمستودعات والأرصفة.

ويشير الموقع إلى أن المرفاً يحتوي على مخابر لتحليل المواد العابرة استيراداً وتصديراً ومطابقتها مع المواصفات القياسية السورية أو أي مواصفات أخرى بناء على طلب الزبون، كما يضم المرفاً صوامع حبوب تستوعب 100 ألف طن، وصوامع فوسفات بطاقة استيعابية 88 ألف طن.

وعند تصفحك اليوم أخبار المرفاً على موقع الشركة العامة لمرفاً طرطوس، ستعثر على خبر عنوانه: "دورة في اللغة الروسية للعاملين في الشركة العامة لمرفاً طرطوس" إلى جانب الإعلانات التي تشير إلى بعض المعلومات عن أحوال المرفاً.

المصادر:

العربي الجديد